

التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف

(301) حيث " ، فقال له عمر : " بل أقرء الناس " . وهذا يدلّ على أنّ " اُبَيَّ " قد تعلّم الآية هكذا من النبي - صلّى الله عليه وآله - وجعل يقرئ الناس على ما أقرأه ، ولو كان ثمّ ناسخ لعلمه ابيّ أو أخبره الرسول - (صلّى الله عليه وآله) - فكفّ عن تلك القراءة .. هذا من جهة . ومن جهة اخرى ، فإنّ قول عمر في جوابه : " بل أقرئ الناس " يدلّ على عدم وجود ناسخ للآية أصلاً ، وإلاّ لذكره له في الجواب . حملها على نسخ التلاوة غير ممكن الثالث : عدم إمكان حمل الآيات المذكورة على منسوخ التلاوة على فرض صحّة القول به : فأية الرجم قد سمعها جماعة - كما تفيد الأحاديث المتقدّمة - من رسول الله - (صلّى الله عليه وآله وسلم) - مصرّ حين بأنّها من آي القرآن الكريم على حقيقة التنزيل . وقد رأينا - فيما تقدّم - إصرار عمر بن الخطّاب على أنّها من القرآن ، وحمله الصحابة بالأساليب المختلفة على كتابتها وإثباتها في المصحف كما انزلت : وقوله : " والذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس : زاد عمر في كتاب الله لكتبتها ... " وكل ذلك صريح في أنّها كانت من القرآن وممّا لم ينسخ ، وإلاّ لما أمرّ عمر على ذلك ، ولما جاز له كتابتها في المصحف الشريف . ومن هنا قال الزركشي : " إنّ ظاهر قوله : لولا أن يقول الناس ... أنّ كتابتها جائزة وإنّما منعه قول الناس ، والجائز في نفسه قد يقوم من خارج ما يمنعه ، وإذا كانت جائزة لزم أن تكون ثابتة ، لأنّ هذا شأن المكتوب .